

TC, Casablanca, 15/03/2005,821

Identification			
Ref 20889	Jurisdiction Tribunal de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 821
Date de décision 20050315	N° de dossier 0	Type de décision Ordonnance	Chambre Néant
Abstract			
Thème Crédit-bail, Banque et établissements de crédit		Mots clés Restitution, Résiliation de plein droit, Juge des référés, Défaut de paiement des échéances	
Base légale Article(s) : 21 - Loi n° 53-95 instituant des juridictions de commerce		Source Cabinet Bassamat & Laraoui	

Résumé en français

Le crédit-bail portant sur un véhicule permet au propriétaire, en cas de non paiement par le locataire des échéances dues, de saisir le juge des référés à l'effet de constater la résiliation de plein droit du contrat de crédit-bail et d'ordonner la restitution du véhicule.

Résumé en arabe

الائتمان الاجاري لناقلة يخول للمالك في حالة عدم أداء المكثري للأقساط الحالة اللجوء إلى قاضي المستعجلات لمعاينة فسخ العقد بقوة القانون وبالتالي إصدار أمر باسترجاع الناقل.

Texte intégral

المحكمة التجارية بالدار البيضاء أمر رقم : 821 بتاريخ 2005/03/15 التعليل : حيث يستفاد من الوثائق أعلاه أن المدعى عليها تكتري من المدعية المنقول أعلاه في إطار عقد ائتمان إيجاري عدد..... وحيث إن المدعى عليها لم تؤد واجبات الكراء الشهري رغم حلول آجالها. وحيث أنذرت المدعية المدعى عليها بأداء ما بذمتها بمقتضى الإنذار الموجه لها والذي بقي بدون جدوى. وحيث إنه بذلك يتعين

معايمة إخلال المدعى عليها بالتزاماتها وبالتالي معاينة أن العقد أعلاه قد فسخ بقوة القانون بعد تحقق الشرط الفاسخ. وحيث إنه وبعد فسخ العقد أعلاه لم يبق للمدعى عليها أي مبرر لوضع يديها على المنقول المذكور ونظرا لأن الاستمرار في استعماله من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الاندثار يبرر تدخل قاضي المستعجلات لوضع حد له طبقا للمادة 21 من قانون إحداث المحاكم التجارية. وحيث إن ذلك لن يتأتى إلا بالاستجابة لطلب استرجاع المنقول المذكور. لهذه الأسباب إذ نبث علينا ابتدائيا. نعين إخلال المدعى عليها بالتزاماتها التعاقدية ، وبأن عقد الائتمان الإيجاري رقم D03098 قد فسخ بقوة القانون. نأمر المدعى عليها بإرجاع ناقلة من نوع..... إلى المدعية شركة التجاري ليزينك مع تحميل المدعى عليها الصائر. نصح بأن هذا الأمر مشمول بالتنفيذ المعجل بقوة القانون.